برنامج مقترح لاستخدام المدخل التنموي في منظمات المجتمع المدني لمواجهه مشكلة البطالة

إعـداد

داليا محمد شافع ضاحي

دكتوراه في الخدمة الاجتماعية

المؤتمر العلمي السنوي الثامن والعشرون لكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم
في الفترة من 10-11 أبريل 2019

أولاً: مشكلة الدراسة

أصبحت التنمية في عالمنا المعاصر من أهم القضايا التي يزداد الاهتمام بها يومًا بعد يوم في كل المجتمعات المتقدمة منها أو النامية على حد سواء والمجتمعات إذا كانت تهتم بتنمية مواردها وثرواتها المادية والاقتصادية فإن الموارد البشرية فيها هي الأصل في كل ما عداها من موارد يجب أن تلقى منها الاهتمام الأول حيث يعتبر الإنسان هو العنصر الأساسي للتنمية بل هو العنصر الإيجابي الفعال فيها وهو غاية عملية التنمية وفي الوقت نفسه وسيلتها

وإذا كان للموارد البشرية هذه الأهمية فإن للأفراد أهمية كبرى ويرجع ذلك إلى ما يملكه الفرد من طاقة وقدرة على البذل والعطاء وما يتميز به من خصائص وسمات تؤهله من القيام بتحمل المسئولية وأداء الأدوار المطلوبة منه

لكن قد يجد الفرد ما يعيقه عن أداء دوره ويتمثل ذلك في مشكلة البطالة التي أصبحت في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية , فلم تعد البطالة مشكلة العالم الثالث فحسب بل أصبحت واحدة من أخطر مشاكل الدول المتقدمة ولعل ابرز سمات الأزمة الاقتصادية العالمية التي توجد في الدول الغنية المتقدمة والنامية علي حد سواء هي تفاقم مشكلة البطالة أي التزايد المستمر المطرد في عدد الأفراد العاطلين عن العمل فهناك ما يقارب مليار عاطل موزعين علي مختلف أنحاء الأرض

ويبدو أن البطالة قد دخلت مرحلة جديدة تختلف تماما عن بطالة عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ففي حالة البلدان الصناعية المتقدمة كانت البطالة جزء من الدورة الاقتصادية بمعني أنها أنها تظهر مع ظهور مرحلة الركود الاقتصادي وتختفي مع مرحلة الانتعاش .

أما ألان فقد أصبحت البطالة ومنذ ما يزيد عن ربع قرن من الزمن مشكلة هيكلية فبالرغم من تحقيق الانتعاش والنمو الاقتصادي تتفاقم البطالة سنة بعد أخري وفي البدان النامية تزداد البطالة بشكل عام مع استمرار فشل جهود التنمية وتفاقم الديون الخارجية فضلا عن انتشار الأمية وتدني المستوي التعليمي وضعف الأداء الاقتصادي وعدم مواكبه السياسة التعليمية والتدريبية لمتطلبات العمل.

وإذا تحدثنا بلغة الأرقام لبيان خطورتها خاصة في الدول العربية فقد قدر تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية نسبة البطالة في العالم العربي ما بين 15و20 ٪ وما يزيد خطورتها أكثر أن غالبية المتعطلين عن العمل من الشباب وهي الشريحة الهامة في المجتمع.

و العمل بمفهومه النمطي والتقليدي مازال يسيطر علي أذهان الغالبية العظمي ممن يعملون في مجال العمل سواء عند أصحاب العمل ومنظماتهم كما لا يزال الشباب وأولياء أمورهم يتصدرون العمل بنفس المفهوم النمطي الذي ساد حتى أوائل القرن الثامن عشر , فالشاب حديث التخرج الذي يبحث عن عمل يأمل في الحصول علي وظيفة أمنه ودائمة بأجر وما يصاحبها من تأمينات اجتماعية ومزايا

نقدية وعينية أخري عند صاحب العمل ويتناسون في نفس الوقت التحولات الاقتصادية والتكنولوجية التي طرأت علي العالم من خلال العقود الثلاثة الماضية فالتغييرات التي ستزداد سرعة في المستقبل وما يصاحبها من تصور جديد لمفهوم العمل ومكانة وهيكل واليات سوق العمل.

ويعتبر التحدي الأكبر الذي تواجهه بلادنا اليوم هو تحويل العنصر البشري من عنصر يمثل عبئًا على التنمية إلى عنصر يكون هو الدافع لهذه التنمية , ولن يتحقق ذلك إلا من خلال المنظمات غير الحكومية والتي أصبحت مع بداية الألفية الثالثة تؤدي دورا مؤثرا كقوي هامة وفاعلة لتطوير وتنمية المجتمع الحديث حيث أنها تأخذ دور الشريك الشعبي في تبني القضايا القومية الهامة وتسهم في بناء منظومة تكامل الأداء والأدوار لتطوير البنية البشرية ذات البعد الثلاثي (الدخل والتعليم والصحة) وتطوير هذه المنظومة بالتنسيق مع الأجهزة الحكومية في مواجهة ثالوث : الفقر والجهل والمرض.

وانطلاقا مما سبق يمكن إيجاد دور للمنظم الاجتماعي في منظمات المجتمع المدني لمساعدة الأفراد المستهدفين في تنفيذ مشروعات اقتصادية واجتماعية بهدف التخلص من المشكلات والأوضاع التي تعوق مسيرة المجتمع و تحقيق مستوى معيشي أفضل لكل فرد من أفراده,**وبالرجوع إلي التراث النظري والدراسات السابقة فإن هذه الدراسة تحاول التوصل لبرنامج مقترح لاستخدام المدخل التنموي في منظمات المجتمع المدني لمواجهة مشكلة البطالة.**

الدراسات السابقة:

دراسات مرتبطة بالبطالة:

1- **محمد دمان ذبيح([1])**

وتهدف إلي التعرف علي ظاهرة البطالة وما يتعلق بها من أسباب وأثار ومحاولة لوضع علاج جذري لمشكلة البطالة قابل للتطبيق من منظور إسلامي, مستخدمه المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت للعديد من النتائج , كما عرضت مجموعة من النماذج الحديثة كحل لمشكلة البطالة

2- **دراسة عمر بن حكمت بن بشير بن ياسين([2])**

تسعي هذه الدراسة إلي التعرف علي مكانة العمل وأهميته في منهاج التربية الإسلامية ومفهوم البطالة وأهم مظاهرها ومسبباتها والآثار المترتبة علي البطالة وأساليب التربية الإسلامية في معالجتها, مستخدمه المنهج الوصفي التحليلي , وتوصلت الدراسة إلي أن البطالة ظاهرة تعاني منها المجتمعات الإسلامية, وأن أهم الاتجاهات الحديثة في معالجة البطالة لم تكن كفيلة بالقضاء علي هذه الظاهرة وهي مشكلة تعد من المشكلات المتعدي ضررها علي جوانب الحياة الإنسانية وكافة مجالاتها ومنهج التربية الإسلامي بشموليته وتكامله تميز في معالجة البطالة والتربية المهنية بأسلوب فريد يجدر إبرازه.

3- دراسة لندا ليفين([3])

تسعي هذه الدراسة إلي معرفة هل الزيادة في البطالة منذ عام 2007: دورية أم هيكلية؟
كما تسعي إلي معرفة الأبعاد النسبية للبطالة الدورية والهيكلية وما هي الاستجابة للتدابير السياسة المختلفة وتحليل التغيرات منذ عام 2007 في مجموعة متنوعة من مؤشرات سوق العمل عبر الصناعات والمناطق وتحدد الأنماط التي توحي بقوة معظم الزيادة في البطالة في الولايات المتحدة وذلك بسبب الطلب الكلي المنخفض, وتشير الدراسات التجريبية أن البطالة الهيكلية قد ازدادت مؤقتا، لأنها تمثل أقلية من الارتفاع في معدل البطالة في السنوات الأخيرة.

دراسات مرتبطة بمنظمات المجتمع المدني:

1- دراسة قدري فضل كسبه(4)

وتهدف إلي دراسة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وإبراز دورها في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين مستخدمه المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف الحالة وتحليل عناصرها وتوصلت الدراسة إلي أن منظمات المجتمع المدني لعبت دور في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين إلا أن هذا الدور لم يرتقي إلي المستوي المطلوب بسبب العديد من المعوقات وهي عدم المقدرة علي وضع إستراتيجية وطنية شاملة للأنشطة والبرامج , غياب عنصر الاستدامة والاستمرارية في العمل , وقضية التمويل وخصوصا المشروط وتوصلت لبعض التوصيات للتعامل مع تلك المعوقات.

2- دراسة فوزي محمد سعد (5)

وتسعي الدراسة إلي التعرف علي دور المنظمات غير الحكومية في تنمية الموارد البشرية ومدي فاعليتها في المجتمع والصعوبات التي تواجه هذه المنظمات واليات مواجهتها , وهي دراسة وصفية مستخدمه المنهج الوصفي علي عينة قدرها 20مفردة
وتوصلت الدراسة إلي أن المنظمات الأهلية تشكل النسق الثالث بعد الحكومة والقوي السياسية بوصفها تمثل الحلقات الوثيقة بين الدول والناس, مع دعوة إلي تفعيل المنظمات الأهلية كجزء من الاهتمام بنمو المجتمع المدني .

3- دراسة ريتشارد بولدن([6])

وتسعي هذه دراسة إلي معرفة فعالية القيادة والإدارة والتطوير التنظيمي في مؤسسات المجتمع المدني لتساعد الأفراد علي تحقيق أهدافهم بشكل فعال, كما أنها لابد أن تدمج مع بعض العمليات الأخرى في

المنظمة مثل تخطيط الإدارة وإدارة الأداء واختيار الوظيفة ونظام المكافآت والتقدير وحتي أنظمة الخطأ كل تلك العمليات تحدد فعالية العمليات الأخرى.

4- دراسة جان أرت سكوت([7])

توضح هذه الدراسة الطرق التي يمكن أن تحققها جمعيات المجتمع المدني بقدر أكبر من المساءلة العامة للحوكمة العالمية. يستعرض التحليل نمو مشاركة المجتمع المدني للحكم العالمي, كما توضح الدراسة أربع طرق عامة تعزز بها جمعيات المجتمع المدني المساءلة المتزايدة في الحوكمة العالمية: من خلال زيادة الشفافية العامة لعمليات الإدارة العالمية من خلال مراقبة ومراجعة السياسات العالمية من خلال السعي إلى التعويض عن الأخطاء والأضرار التي تعزى إلى الهيئات التنظيمية العالمية عن طريق تعزيز إنشاء آليات مساءلة رسمية للحوكمة العالمية, وأيضا تحدد المادة ستة ظروف عامة أثرت (وحددت في كثير من الأحيان) مدى إنجازات المجتمع المدني في ما يتعلق بالمساءلة في الحوكمة العالمية.

دراسات مرتبطة بالمدخل التنموي:

1- دراسة صفاء خضير خضير([8])

وتهدف الدراسة إلي اختبار فاعلية برنامج تدريبي باستخدام المدخل التنموي في خدمة الجماعة في تحقيق التنمية المهنية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمراكز الشباب, وهي دراسة شبه تجريبية باستخدام المنهج التجريبي علي جماعة مكونة من 11أخصائي اجتماعي وتوصلت الدراسة إلي أن البرنامج التدريبي باستخدام المدخل التنموي ساهم في معارف ومهارات وقيم الأخصائيين العاملين في مراكز الشباب.

2- دراسة علي علي التمامي([9]):

تسعي الدراسة الحالية إلي معرفة فاعلية برنامج التدخل المهني في خدمة الجماعة باستخدام المدخل التنموي في زيادة الأداء المهني لطلاب التدريب الميداني وهي دراسة شبه تجريبية باستخدام المنهج شبه التجريبي وطبقت علي عينة مقدارها 15 طالب وطالبة وتوصلت الدراسة إلي أن البرنامج التدريبي باستخدام المدخل التنموي أدي إلي زيادة الأداء المهني واتضح ذلك في زيادة المسئولية الاجتماعية للأعضاء وتنمية قدرة الأعضاء علي التسجيل المهني السليم وزيادة التفاعل الجماعي والاستفادة من الاجتماعات الإشرافية وزيادة الأداء المهاري للأعضاء.

3- دراسة نورهان منير حسن([10]):

تسعي الدراسة إلي تحديد أهمية التدخل المهني مع الشباب الجامعي لتعميق اتجاهاتهم نحو العمل الحر والسعي لمواجهة مشكلة البطالة من خلال استخدام المدخل التنموي وهي دراسة شبه تجريبية مستخدمه المنهج التجريبي علي عينة قوامها 22فرد وتوصلت الدراسة إلي فاعلية التدخل المهني لطريقة خدمة الجماعة باستخدام المدخل التنموي في تعميق اتجاهات الشباب نحو العمل الحر وأن الجانب السلوكي المرتبط باتجاهات الشباب أكثر تأثرا ايجابيا ببرنامج التدخل المهني ويليه الجانب الوجداني وأن الجانب المعرفي يتأثر بسياقات متعددة للمعرفة داخل المجتمع.

4- دراسة سامية بارح فرج([11]):

وتسعي الدراسة لمعرفة تأثير الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع باستخدام المدخل التنموي لتنمية فكر العمل الحر لدي طلاب المدارس الفنية الصناعية وهي دراسة شبه تجريبية مستخدمه المنهج شبه التجريبي علي عينة قوامها 217طالب وتوصلت الدراسة إلي أن هناك مشكلات أدت إلي تخرج دفعات أقل مهارة لا تجد فرصة في سوق العمل لعدة أسباب وهي فكر المجتمع تجاه التعليم الفني, التعليم الفني لا يشبع رغبات المجتمع.

أظهرت غالبية الدراسات السابقة ضعف دور الخدمة الاجتماعية في العمل مع منظمات المجتمع المدني ويرتبط ذلك بضعف عملية التنسيق بين المنظمات وضعف إدارة المنظمات وأن تفعيل هذا الدور يجب أن يقوم علي تدريب المنظمين الاجتماعيين علي العمل مع منظمات المجتمع المدني وتحديد أدوار مهنية مناسبة وكذلك استراتيجيات وأدوات مناسبة للعمل في هذا المجال.

5- دراسة كيفين هيندل([12]):

تسعي الدراسة إلي اختبار الطرق المتنوعة في بحوث ريادة الأعمال باستخدام المدخل التنموي من خلال مجموعة من الأساليب المتنوعة لاختيار التقنيات المناسبة لمجال ريادة الأعمال ويناقش البحث أربعة قضايا رئيسية بالاعتماد علي المدخل التنموي, حيث يقدم الباحث ثلاث أمثلة توضح كيف يستخدم المدخل التنموي في اختيار العمل الحر من خلال أساليب مختارة من عديد من الأساليب الأخرى.

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في:

صياغة مشكلة الدراسة والإطار النظري والإجراءات المنهجية التي يجب الالتزام بها في استخدام المدخل التنموي, كما أكدت الدراسات السابقة علي خطورة مشكلة البطالة مما أكد علي أهمية الدراسة الراهنة.

ثانياً: أهمية الدراسة:

1- مشكلة البطالة إحدى المشكلات التي يعاني منها المجتمع وما يترتب عليها من مشكلات مثل مشكلة العنف والجريمة والإدمان.

2- مساعدة القادرين علي العمل علي استثمار ما لديهم من قدرات وإمكانيات لإشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم, وإكسابهم معارف ومعلومات عن الإطار الأوسع لسوق العمل.

3- بعض القيم السائدة لدي الأفراد نحو العمل اليدوي والحرفي مما جعل الكثيرين يعزفون عن أداء مثل هذا العمل وخاصة كلما زاد مستوي التعليم.

4- تنشيط دور الجمعيات الأهلية لتشجيع المشروعات الصغيرة لمواكبة برنامج الإصلاح الاقتصادي.

5- تعتبر المشروعات الإنتاجية الصغيرة السبيل إلي تجاوز مشكلة البطالة التي تعاني منها الدول النامية لأنها تتيح فرص عمل أكثر كما أنها تصلح لجميع فئات المجتمع وتتمشي مع متطلبات العصر.

6- تلقى برامج تنمية المشروعات الصغيرة هذه الأيام اهتمامًا شديدا، وتبين الدراسات أن معظم المشروعات عامة هي في الواقع مشروعات صغيرة.

ثالثا: أهداف الدراسة

تسعي الدراسة الحالية إلى تحقيق عدة أهداف وهي:-

1- تحديد كيفية استخدام المدخل التنموي في تعميق الجانب المعرفي للأفراد نحو العمل للقضاء علي مشكلة البطالة.

2- تحديد كيفية استخدام المدخل التنموي في تعميق الجانب المهاري للأفراد نحو العمل للقضاء علي مشكلة البطالة.

3- تحديد كيفية استخدام المدخل التنموي في تعميق الجانب الوجداني للأفراد نحو العمل للقضاء علي مشكلة البطالة.

4- برنامج مقترح لدور الخدمة الاجتماعية في استخدام المدخل التنموي في منظمات المجتمع المدني لمواجهة مشكلة البطالة.

رابعا : مباحث الدراسة

- مشكلة البطالة
- منظمات المجتمع المدني
- المدخل التنموي

المبحث الأول : مشكلة البطالة

يمكن تحديد البطالة علي أنها جميع الأفراد فوق سن معينة والذين كانوا خلال الفترة المرجعية التي تحدد بدون عمل أي لم يكونوا من العاملين بأجر أو من العاملين لحسابهم الخاص وفقا للتعريفات الدولية .

- هم قادرون علي العمل سواء كان العمل بأجر أو لحسابهم خلال هذه الفترة.
- يبحثون عن العمل واتخذوا خطوات محددة في فترة قريبة للبحث عن عمل بأجر أو لحسابهم الخاص.
- كما يعتبر الأشخاص المتغيبون مؤقتا عن أعمالهم وليس لهم ارتباط رسمي بهذه الأعمال من المتعطلين إذا كانوا قادرين علي العمل.

ليس هناك شروط أو قيود لاعتبار الفرد من المتعطلين كضرورة التقدم للتسجيل في مكاتب العمل أو التوظيف الرسمية أو الحصول علي إعانة للبطالة وإنما اقتصر التعريف علي نشاط الشخص خلال فترة مرجعية معينة, ويعتبر الشخص بدون عمل إذا لم يعمل خلال الفترة المرجعية حتى ولو مدة قصيرة (ساعة واحدة) أو لم يكن متغيبا مؤقتا عن العمل الذي يزاوله

أما الشرطان الآخران كالقدرة علي العمل والبحث عنه فإنها التفرقة بين السكان غير العاملين أو المتعطلين وبين السكان غير النشيطين اقتصاديا, ويطلق علي بند البحث عن عمل (البطالة اليائسة).

ويعتبر من المتعطلين الأفراد الذين لا يعملون والقادرون علي العمل والراغبون فيه ويبحثون عنه خلال الفترة المرجعية ويصنف المتعطلون إلي قسمين:

1- متعطل قديم (سبق له العمل) وهو الفرد الذي تعطل عمل كان يؤديه ومازال راغبا في العمل وقادرا عليه ويبحث عنه ولم يلتحق بعمل خلال الفترة المرجعية .

2- متعطل حديث (لم يسبق له العمل) وهو الفرد الوافد علي سوق العمل لأول مرة ولم يلتحق بعمل بعد.

ويعتبر الفرد متعطلا خلال الفترة المرجعية حتى لو كان تعاقدا علي عمل وحدد لتسلمه تاريخ لاحق لهذه الفترة([13]).

ونجد أيضا إن المجتمع المصري يواجه مشكلة أن المصريين في عمومهم يميلون إلي الانخراط في سلك الوظائف والأعمال الإدارية والمكتبية التي توفر لهم دخلا ثابتا مضمونا خصوصا وأنهم يتجنبون قدر الإمكان الإقبال علي الأعمال التي لا يمكن الاطمئنان فيها إلي دخل ثابت وإنما يتفاوت فيها الدخل بتفاوت الأوضاع والمناسبات والاحتياجات في السوق حتى وإن كانت تعود عليهم في أخر الأمر بدخل أكبر مما يحصلون عليه من الوظائف الحكومية بالإضافة إلي أنه خلال العقدين الآخرين من القرن العشرين ظهرت تغيرات اجتماعية واقتصادية وتقنية متلاحقة في إطار ما يعرف بظاهرة العولمة وقد كان من أهم سمات هذه الظاهرة سيطرة قوي السوق وتكامل الاقتصاد العالمي وتحول الإنتاج وأسواق العمل.

ومن النتائج المباشرة لهذه السياسات تراجع فرص العمل المتاحة أمام الخريجين بسبب تشبع بعض أو كثير من مجالات العمل بالخريجين وزيادة حدة التنافس للحصول علي فرص العمل المناسبة والأمر لا يتعلق فقط بتوفير فرص العمل بل أيضا بتحقيق فرص عمل حقيقية منتجة يتمكن فيها الخريج من إثبات ذاته في العمل([14]).

وعلي الرغم من جهود الدولة في سبيل مواجهة مشكلة البطالة إلا أن هذه الجهود عجزت عن مواجهة هذه المشكلة نظرا لكثرة عدد الخريجين بصفة عامة وخريجي المدارس الثانوية الصناعية الفنية بصفة خاصة ومع هذا تحاول الدولة مواجهة هذه التحديات التي تعترض سبيل التنمية ولو نظرنا إلي أوضاع البطالة في المجتمع المصري نجد أنه خلال فترة الثمانينات حتى التسعينات قد تعرض الاقتصاد المصري خلال هذه الفترة لأزمة حقيقية نظرا لضعف الرواج الاقتصادي مما دعا الحكومة إلي خفض المعدل السنوي لتوظيف الخريجين مما أدي إلي زيادة أعدادهم مع عدم قدرة سوق العمل علي استيعابهم كما تراجع الطلب الخارجي علي العمالة حيث شهد سوق الهجرة ركودا أدي إلي انخفاض رصيد العمالة المصرية بالخارج وفي فترة التسعينات زادت أعداد المتعطلين وكان غالبيتهم تتراوح أعمارهم بين (15–29) حيث ارتفعت نسبة العاطلين من الحاصلين علي مؤهلات متوسطة وعليا في السنوات الأخيرة من2, 33 إلي 60,1 إلي 70,4 وهي نسبة مرتفعة إلي حد ما.

وتشير الإحصائيات في مطلع التسعينات إلي أن 90٪ من المتعطلين عن العمل متعلمون بسبب عدم الربط بين نوع التعليم واحتياجات سوق العمل, كما أن البطالةُ بين الشباب العربي هي الأعلى في العالم، 29 في المائة عام 2013 ،مقابل 13 في المائة عالميًّا؛ حيث يبلغ الباحثون عن عملٍ للمرّة الأُولى نحوَ نصف العاطلين عن العمل، وهو أيضًا أعلى معدل ٍفي العالم, وبطالةُ الشباب مكلفةٌ كثيرا للمجتمعات العربية، وتتطلّب تغييرا رئيسيًّا في تفكير السياسات بشأن فُرص العمل, فالمنطقةُ

تحتاج إلى خلْق ما يصل إلى أكثر من 60 مليونَ وظيفةٍ جديدة في العقد المقبل لاستيعاب عدد الداخلين إلى القوى العاملة، وجعلِ البطالة بين الشباب مستقرّةً([15]).

ونجد أن معدل البطالة في مصر تراجع إلى 12.4 في المائة بالربع الرابع من 2016 مقابل 12.6 في المائة في الربع الثالث من نفس العام.

وأن عدد العاطلين عن العمل بلغ 3.591 مليون عاطل من إجمالي قوة العمل بانخفاض 49 ألف عاطل عن الربع السابق من 2016([16]).

وأن هناك مشكلة كبيرة في هيكل سوق العمل في مصر مما انعكس بدوره علي الدخل والشعور بالرفاهية, هذا يعني أن توزيع الاستثمارات علي القطاعات الاقتصادية في الفترة السابقة لم يتواكب مع خصائص وتوزيع قوة العمل حيث ظلت القطاعات التقليدية(القطاع الحكومي وقطاع الزراعة) مهيمنة علي سوق العمل بالرغم من الانخفاض النسبي في إنتاجيتها أما القطاعات الحديثة التي استطاعت استقطاب معظم الاستثمارات خلال تلك الفترة فإن طبيعتها لم تمكنها من خلق فرص العمل بل إن فرص العمل التي أوجدتها لم يتمكن سوق العمل من تلبيتها بكفاءة ذلك بسبب انخفاض المستوي التعليمي والفني للعمالة المصرية وقد أدي هذا إلي وجود خلل في سوق العمل انعكس في ارتفاع كبير في مستوي الدخول لأصحاب المهارات المطلوبة من قبل القطاعات الحديثة مقابل انتشار البطالة في قطاع عريض من قوة العمل, وظل القطاع غير الرسمي يحتل الصدارة في توفير فرص عمل لطلاب العمل الذين لم يتسنى لهم إيجاد فرص عمل في القطاعات التقليدية أو الحديثة وخصوصا من الوافدين الجدد لسوق العمل, ونجد أن مشكلة البطالة تتركز في معظم قطاع الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-30سنه مما يشير ذلك إلي فشل النظام السابق في الاستفادة من أهم مورد لدي مصر وهو الطاقة البشرية , ويتضح من ذلك أن الزيادة الملحوظة في الاستثمار والنمو المحقق خلال الفترة السابقة لم تؤدي إلي ارتفاع مستوي الدخل لدي غالبية المجتمع المصري بل أدت إلي إيجاد فئة كبيرة مهمشة أغلبها من الشباب ذات دخل محدود وفئة صغيرة ذات دخل متميز ويزيد بمعدل يفوق الزيادة في معدلات النمو([17]).

ولمشكلة البطالة جوانب كثيرة بوصفها مشكلة معقدة كما أنها متعددة الجوانب فهي تعد مشكلة اجتماعية, ومشكلة سياسية ومشكلة اقتصادية كما أنها لها جوانبها التعليمية حيث تنم عن خلل في العلاقة بين التعليم وسوق العمل , فإذا وصلت العلاقة إلي مرحلة الاتزان فذلك يعني أن الارتباط بينهم وثيق وهناك تخطيط للتعليم في ضوء احتياجات سوق العمل كما يعني ارتفاع الكفاءة الخارجية للنظام

التعليمي لأن سوق العمل يطلب الخريجين كما ونوعا ويستوعبهم , أما إذا حدث فائض في أعداد الخريجين لا يستوعبهم سوق العمل تحدث البطالة([18]).

وبينما نتجت البطالة نتيجة لوجود خلل في المجتمع إلا أن هناك أثار سلبية نتجت عن مشكلة البطالة وهي([19]):

أولا : البطالة بين أولئك الذين لم يتعلموا أو انقطعوا عن الدراسة منذ الصفوف الأولي ولم يتوجهوا إلي أي اهتمامات مجدية يجدون أنفسهم ليس لديهم ما يكفيهم من المال لسد الاحتياجات فيصبح العاطل انفعاليا مزاجيا لا تحبذ صحبته ولا الحديث معه كما قد تمتد الآثار السلبية لتصل إلي السرقة والجريمة والسطو مما يجعل الأفراد يخافونه ويفقدون الأمان لوجوده في المجتمع.

ثانيا: البطالة بين أصحاب الشهادات ويصنفوا (العاطلون رغما عنهم) وتختلف المشكلات لديهم عن الفئة الأولي فبعد إتمامهم الدراسة يتمنون الحصول علي الوظيفة ولكن يجدوا أنفسهم في مواجهة مع الفراغ فيلجأ للإدمان وارتكاب المحرمات والانحراف مما يؤثر علي المجتمع المحيط.

كما تعاني سوق العمل من ضغوط متزايدة تنشأ من جانب العرض (وفرة أعداد الشباب عن عمل) بينما يتعرض جانب الطلب (الشركات) من معوق التعديدية أبرزها عدم التوافق بين المهارات المتوافرة والمطلوبة ومستويات الإنتاجية المنخفضة والنمو المتعثر للاستثمارات المحلية والمشاركة المنخفضة للمواطنين والتفاوت في الأجور وكلها تحد من الخيارات المتاحة للعاطلين عن العمل([20]).

وبذلك نجد أن مشكلة البطالة لها انعكاسات سلبية علي جميع المستويات وتفقد المجتمعات الشعور بالأمن مما يجب أن لا نقف عند تحليل الظاهرة فقط بل نسعى لإيجاد الحلول الناجحة البناءة لها.

أنواع البطالة([21]):

1- البطالة البنائية وهي نتجت لقصور في البنيان الاقتصادي حيث ينمو الاقتصاد ببطء مما يؤثر علي توفير فرص العمل.
2- البطالة الاحتكاكية وهي فترة انتظار بين ترك وظيفة والالتحاق بآخري أو تغيير النشاط.
3- البطالة الاختيارية وتنتج بسبب رفض العامل الأجر السائد في السوق فيختار الفراغ بدلا من العمل.
4- البطالة الفنية وتنتج عن إحلال الآلة مكان العامل .
5- البطالة الموسمية وتحدث نتيجة لوجود فائض في العمالة في بعض الأوقات من السنة.
6- البطالة السافرة الصريحة وهي تتميز بفائض العرض بسوق العمل مقارنة بالطلب عليه.

7- البطالة المقنعة المستترة تتمثل في أداء الشخص لعمل لا يحمل مؤهلاته أو أداء مجموعة من الأفراد عمل يمكن انجازه بعدد أقل .

المبحث الثاني: منظمات المجتمع المدني

مجموعة المؤسسات و الفعاليات والأنشطة التي تمثل مركزا وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصيغة الرسمية من ناحية أخري.

المجتمع المدني يمثل نمطا من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارجا قليلا أو كثيرا عن سلطة الدولة وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة إلي المجتمع تجاه السلطة القائمة ولا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة ويشبع فيها الفرد ذاته.

صاحب الاهتمام بالجمعيات التطوعية دورها في تحقيق إستراتيجية التنمية المستديمة , فإخفاق مشروعات التنمية التي تبنتها أغلب الدول النامية واضطلعت بها الحكومات قد أدي إلي البحث عن بديل يكون أكثر التزاما ومرونة وكفاءة للعمل التنموي وقد تمثل هذا البديل في المنظمات التطوعية الخاصة والتي بدت أنها قادرة علي أن تلعب دور العامل الحافز في إطار عمليات التنمية وهي أيضا قادرة علي أن تحقق مشاركة أكبر من جانب السكان, وأخيرا فهي تستطيع التعامل مع الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي.

وقد عبر عن هذه الرؤية David Karten حين تناول العلاقة بين المنظمات التطوعية الخاصة وعملية التنمية من خلال طرح ثلاث مراحل للنمو:

المرحلة الأولي: ظهر فيها الجيل الأول من هذه المنظمات والذي اعتمد علي فكرة تقديم مساعدات تقليدية للفقراء.

المرحلة الثانية: ظهر فيها الجيل الثاني من المنظمات التطوعية التي تهدف إلي تقوية اعتماد الشرائح الفقيرة علي نفسها من خلال إكسابهم مهارات جديدة (تأهيل – تدريب– توفير فرصة عمل)

المرحلة الثالثة: أفرزت جيلا ثالثا من المنظمات تعتبر أكثر استمرارية ودواما وتشهد هذه المرحلة نضجا أكبر من جانب هذه المنظمات حيث تبدأ في التأثير علي مخرجات السياسة العامة وطرح نماذج للعمل التنموي قادرة علي التأثير في البيئة الاجتماعية والثقافية([22])

والمجتمع والمنظمات غير الحكومية يشكلان علاقة ميكانزمية بحيث يتأثر كل منهما بالأخر مع محاولة المنظمات غير الحكومية إحداث تغيير اجتماعي واقتصادي عبر القضايا الإنسانية التي تضطلع بها وهذا ما يجعل قطاعات المجتمع المحلي تعتمد وبشكل كلي أحيانا علي التقديمات التي

يقدمها بعض هذه المنظمات وهذا مما يعيق أحيانا تطور تلك المجموعات المستفيدة ويؤخر تحررها وأن المجتمعات المحلية الفقيرة قد تستفيد من المساعدات الممنوحة لها ولكن اعتمادها علي تلك المساعدات يوجد لها حالة من التبعية توصف بأنها غير منتجة اقتصاديا واجتماعيا.

فالمسألة المطروحة في علاقة المنظمات غير الحكومية والتطوعية منها بكافة قطاعات الشعب المختلفة هو كيف يمكن إعانة المجتمعات المحلية المحرومة وتقديم العون والمساعدة والتدريب اللازمين لتطويرها وتنميتها مع المحافظة علي طاقتها في الإدارة الذاتية واستقلالية الشخصية الاجتماعية, والجواب يفرض نفسه وهو إقامة علاقة من التعاون المثمر والبناء بين المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية بحيث تستجيب الأولي لمتطلبات الثانية مع المحافظة علي مستوي عال من الاستقلالية لدي الثانية وأدني تداخل من الأولي([23]).

والمجتمع المصري يعاني من العديد من المشكلات والقضايا ولكن القضية المطروحة علي الساحة هي قضية الفقر, وذلك لأن الفقر يعتبر من أحد المشكلات الخطيرة التي تهدد فئات المجتمع المصري والسبب في ذلك حرمان هذه الفئة من التعليم, الرعاية الصحية, ونقص فرصهم في سوق العمل لأنهم غير متعلمين وليس لديهم من التدريب الكافي الذي يؤهلهم للحصول علي وظيفة بدخل شهري ثابت أو عمل مشروع صغير ويأتي هنا دور الجمعيات الأهلية لأنها هي همزة الوصل بين الفئات الفقيرة المهمشة والحكومة فالجمعيات الأهلية تعتبر بمثابة القناة الشرعية التي من الممكن أن يلجأ إليها الفقراء بطلب المساعدة ويتمثل هذا الدور في الأتي:

- تمكين الفقراء وبناء قدراتهم من خلال الاهتمام بمحو الأمية والتعليم والتدريب وهذا من شانه تعزيز فرصهم في زيادة دخلهم.
- تحولات في منهجية عمل الجمعيات الأهلية فبعد أن كانت تعتمد علي أسلوب البر والإحسان أي العلاقة المادية المباشرة بين مانح ومتلقي اتجهت إلي منهجية تطوير الاعتماد علي الذات (القروض الدوارة والتدريب والتأهيل) لتوفير فرص العمل
- الاهتمام بتمكين المرأة من خلال المشاركة في التوعية ورعاية المرأة الفقيرة من خلال المشروعات الصغيرة(24).

دور مؤسسات المجتمع المدني في إيجاد فرص عمل كوسيلة لمواجهة مشكلة البطالة

1- تعتبر المشروعات الإنتاجية الصغيرة سياسة مناسبة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع باعتبارها مشروعات فعالة تسهم في تغيير الأوضاع الحياتية للمستفيدين منها بصفة خاصة وللمجتمع كله بصفة عامة.

2- ضرورة العمل على إدارة وتخطيط وتنفيذ وتسويق التدريب على المشروعات الإنتاجية الصغيرة حتى تتواكب مع متغيرات وأوضاع المجتمع.
3- أن المشروعات الإنتاجية الصغيرة وسيلة لاستثمار المهارات واكتساب الاتجاهات الضرورية لدخول سوق العمل لكي تسهم في التخفيف من العديد من المشكلات مثل البطالة، الانحراف، التطرف.
4- تعتبر المشروعات الإنتاجية الصغيرة السبيل إلى تجاوز مشكلة البطالة التي تعاني منها الدول النامية لأنها تتيح فرص عمل أكثر.
5- أهمية المشروعات الإنتاجية الصغيرة خاصة وأنها لا تحتاج عند تنفيذها إلى موارد وإمكانيات كبيرة.

الجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة:

أثبتت التجارب بأن دعم المشروعات الكبيرة الحجم لا يؤدي بالضرورة إلي الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية, كما أنه لا يمثل أيضا الحل الأمثل كونه لا ينعكس سوي علي قلة من عامة الناس لذلك فإن دعم وتطوير المشروعات الصغيرة من خلال تشجيع روح المبادرة الفردية ربما يكون الحل الأنسب للوصول إلي تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة .

لما كانت المشروعات الصغيرة تشكل الأغلبية المطلقة من المنشأت فإن ذلك يتطلب العمل علي زيادة قدرتها لتجاوز المعوقات والعقبات التي تواجهها وتقديم كافة التسهيلات المطلوبة لاستمرارها وتوفير الدعم والحوافز لضمان تحقيق تلك المشروعات لدورها المطلوب بكفاءة وقدرة عاليتين وفي هذا الإطار يلعب العديد من الجهات دورا أساسيا في تنمية المشروعات الصغيرة قد يكون أبرزها صناديق التنمية الاجتماعية, جهاز تنمية المشروعات الصغيرة, مجمع خدمات المنشأت الصغيرة, الحكومات والأجهزة الحكومية, المنظمات المحلية والإقليمية, المجلس القومي للمرأة, جمعية جيل المستقبل, الاتحاد العربي للمنشأت الصغيرة, بنك التنمية الصناعية المصري, مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية, شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة(25).

المبحث الثالث: المدخل التنموي

يعد المدخل التنموي للخدمة الاجتماعية من الاتجاهات الحديثة للخدمة الاجتماعية في العالم الغربي وفي جميع الدول النامية والخدمة الاجتماعية عندما تضع الأهداف التنموية نصب اهتمامها وتستخدم المدخل التنموي في ممارستها يطلق عليها الخدمة الاجتماعية التنموية.

وتشير العديد من الكتابات إلي أن المدخل التنموي يعد من المداخل العلمية المعاصرة في طريقة العمل مع الجماعات والتي شاع استخدامها في التعامل مع الكثير من القضايا والمشكلات المتعلقة بالجوانب المعرفية والثقافية ومساعدة الأعضاء علي الاستفادة من إمكاناتهم المتاحة في تحقيق ذاتهم وتنمية الشعور بالمسئولية وتنمية القدرة علي اتخاذ القرارات الايجابية وإكساب الأعضاء الخبرات المختلفة وذلك من خلال ما تقدمه الجماعات التي ينتمي إليها([26]).

وتعددت وتنوعت التعريفات المختلفة للمدخل التنموي فهناك من يطلق عليه مصطلح مدخل Approach, وهناك من اعتبره نموذجا Model واعتبره آخرون بأنه نظرية Theory غير أن أنسب اصطلاح له هو المدخل لأن المدخل عبارة عن فلسفة ووجهة نظر

والمدخل التنموي أحد المداخل المهنية التي تتيح لأخصائي الجماعة توظيف إمكانات الأعضاء وتنمية قدراتهم وزيادة أدائهم المهني فضلا عن ذلك يسهل استخدامه من جانب الأخصائي في عمليات الدراسة والتحليل والتخطيط للجماعة.

كما يعتبر المدخل التنموي أحد أشكال الممارسة في طريقة العمل مع الجماعات الذي يساهم في حصول أعضاء الجماعة علي الخبرات وتنمية ذاتهم ويعمل علي تحقيق النمو وتحمل المسئولية وتنمية الثقافة المتبادلة بينهم وبين أخصائي الجماعة ويزيد من فاعلية أعضاء الجماعة مما ينعكس علي تحقيق الأهداف الجماعية ويساعد علي إيجاد الوسط الفعال الديناميكي لأعضاء الجماعة لزيادة العلاقات وتنمية جوانب القوة وتدعيمها ويدعم من مكانة الجماعة كأداة لتغيير ونمو الأعضاء ومن تأثيرها علي سلوك الأعضاء وتحريرهم وتدعيمهم وتحقيق تكيفهم مع الواقع ونقد ذات كل عضو بها([27]).

مدخل الخدمة الاجتماعية التنموية الذي قدمه سيد أبو بكر حسانين عام 1977([28])

حيث يري أن الخدمة الاجتماعية التنموية هي ذلك النوع من الممارسة المهنية الذي يتعامل مباشرة مع تحديات التنمية , ويسهم بإيجابية وفاعلية في رفع مستوي معيشة المواطنين اقتصاديا واجتماعيا وباطراد ويسهم في زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي مقوما بما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات.

ومن ثم يعتبر الهدف العام للخدمة الاجتماعية التنموية هو:

الإسهام في رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي مقوما بما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات ويضاف إلي هذا الهدف العام مجموعة من الأهداف الفرعية والتي تعد مداخل فرعية للخدمة الاجتماعية التنموية وهي:

(1) تكوين رأي عام مستعد لتحمل مسئوليات التنمية الشاملة.

(2) تحديد المعوقات الاجتماعية للتنمية الاقتصادية والعمل علي التغلب عليها.

(3) تحديد مقومات التنمية الاجتماعية وتحديد مساراتها واتجاهاتها

(4) إيقاظ مشاركة الجماهير للتأثير في وضع السياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي واتخاذ القرارات بشان خطط التنمية الاجتماعية وفي تنفيذ تلك الخطط والبرامج ومتابعتها وتقويمها

(5) ضمان عدالة توزيع الناتج القومي تحقيقا للعدالة الاجتماعية وضمانا لتقبل المواطنين تحمل مسئوليات وأعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية

(6) تقليل الفاقد الاجتماعي والاقتصادي قدر الإمكان حفاظا علي الموارد والإمكانيات القومية ومنعا لتبديدها

(7) توفير تنشئة اجتماعية موجهة لمساعدة النشء علي اكتساب القيم والاتجاهات العصرية التي تسهل ترسيخ عملية تحديث المجتمع والعمل علي الاحتفاظ بالقيم والاتجاهات التقليدية المميزة لثقافة المجتمع وتراثه التاريخي لإيجاد نمط من التحديث يتلائم وظروف وأوضاع وأهداف وثقافة وتاريخ مجتمعاتنا.

جوانب المدخل التنموي:-

هناك ثلاث جوانب أساسية للمدخل التنموي يمكن حصرها في الأتي([29]):

1- الجانب التنموي:

ويهدف هذا الجانب إلي زيادة الأداء الاجتماعي والمهني للأفراد حتى يكافحون بنجاح لمواجهة مشكلاتهم الفردية والجماعية والمجتمعية, وبالتالي يركز الجانب التنموي علي الأداء الاجتماعي أكثر من الناحية العلاجية ويري المدخل التنموي الأفراد كأشخاص يمكن استثارة قدراتهم الكامنة وطاقاتهم ليحققوا درجة مناسبة من فهم النفس وتحقق الذات.

2- الجانب الواقعي:

ويهتم هذا الجانب بالنظرة الواقعية لحياة الجماعة وما يدور فيها من خبرات جماعية ويركز هذا الجانب علي أن بؤرة اهتمام الأخصائي بالواقع أكثر من اهتمامه بالماضي وخبراته السابقة وينظر إلي حياة الجماعة علي أنها سلسلة متصلة من الأعمال التي تقوم بها الجماعة

ولكي يتم ذلك فإنه يتعين أن ننظر إلي الأعضاء علي أنهم متفاعلون في نشاط متبادل كما يري هذا الجانب بأنه يجب أن تكون مستويات التفاعل داخل الجماعة مفتوحة لجميع الأعضاء أي يشترك فيها الجميع.

3- الجانب الإنساني:

وينحصر هذا الجانب في وظائف الأخصائي وعلاقاته بالنسبة للجماعة التي يتعامل معها وتبني هذه الوظائف علي أساس تنموي يهتم بالأداء الاجتماعي وتوجيه الخبرات الجماعية علي أساس واقعي.

وظائف الخدمة الاجتماعية وفقا للمدخل التنموي([30]):

1- مساعدة المواطنين علي اكتساب مهارات سلوكية تجعلهم أكثر اعتمادا علي أنفسهم في حل ما يقابلهم من مشكلات.

2- إقامة الصلات بين المواطنين والأنساق الاجتماعية التي تخدمهم من خلال مساعدتهم علي إدراك أحقيتهم في الحصول علي موارد أو خدمات.

3- توجيه استراتيجيات التغيير بهدف مواكبة وتوازن الحاجات والمتطلبات وفق الإمكانيات الموجودة التي يمكن أن تستثمر في المجتمع.

4- تحديد المعوقات الاجتماعية للتنمية الاقتصادية والعمل علي التغلب عليها

5- تحديد مقومات التنمية الاجتماعية وتحديد مساراتها واتجاهاتها

6- توفير تنشئة اجتماعية موجهة لمساعدة النشء والشباب علي اكتساب القيم والاتجاهات العصرية التي تسهل ترسيخ عملية تحديث المجتمع والعمل علي الاحتفاظ بالقيم والاتجاهات المميزة لثقافة المجتمع.

المجتمع المستهدف في المدخل التنموي:

هم الأفراد أو العائلات أو المجتمعات التي تواجه عدة احتياجات أو مشكلات وتسعي إلي مواجهة هذه المشكلات والحاجات بالاعتماد علي تقييم هذه الحاجات والمشكلات لكي يمكن مواجهتها بالاعتماد علي أنفسهم وبمساعدتهم أو بمساعدة من الأخصائي الاجتماعي معتمدين علي الأفراد الذين يقومون بالتغيير الاجتماعي والمسئوليات المسندة إليهم ووجود المعلومات اللازمة للتدخل " النوع, الكمية, الوقت" ونوعية الاحتياجات أو المشكلات التي سوف يتعامل معها([31]).

وفي هذه الدراسة هم :

الأرامل والأيتام والنساء العائلات لأسرهن والعجزة وغير القادرين عن العمل والارزقية الصنايعية الذين ليس لديهم عمل ثابت والعمالة الموسمية وخريجي الجامعات والمؤهلات المتوسطة والمعاهد.

وهناك عدة مهام يقوم بها الأخصائي الاجتماعي عند العمل مع المجتمع المستهدف وهي:

- فهم خصائص أفراد المجتمع.
- التعرف علي حدود المجتمع.
- توضيح المشكلات الاجتماعية.
- فهم القيم السائدة بالمجتمع المستهدف.
- التعرف علي أوجه الاختلاف بالمجتمع المستهدف.
- إيجاد الآليات المناسبة لمواجهة الاختلافات في المجتمع المستهدف.
- تحديد الموارد والمصادر المالية.
- كيفية تقديم الخدمات للمجتمع المستهدف.

ومن خلال عمله في منظمات المجتمع المدني تساعد المنظمات في التشجيع علي عمل مشروعات صغيرة من خلال ربط الأفراد بالجهات المسئولة ورجال الأعمال التي من الممكن أن توفر لهم قروض التي تساعد في بدء مشروع صغير وإنشاء أسواق لتسويق المنتجات المختلفة وتتمثل أغلب المشروعات في :

أكشاك ومحلات البقالة, تجارة الملابس, أطقم السراير والمفارش, الإكسسوارات الحريمي والبارفانات والأعلاف بالإضافة إلي المهن المختلفة مثل إقامة ورش نجارة أو حدادة محلات مثل الحلاقة مشروع مثل القهوة.

وتعتبر هذه المشروعات أمثلة لمشرعات صغيرة قد يعمل بها الأفراد كوسيلة لعلاج مشكلة البطالة.

كما قد توفر المنظمات غير الحكومية بعض فرص العمل في المشروعات التنموية التي تنفذها مثل منسقات محو الأمية الرائدات الريفيات مشرفات حضانة هذا إلي جانب فرص العمل في المشروعات الخدمية التي تنفذها جمعيات المجتمع المحلي مثل مشروعات تجميع القمامة وتوزيع اسطوانات البوتاجاز علي المنازل, كما أن بعض الجمعيات تنفذ مشروعات إنتاجية مثل ورش النجارة والحدادة ومشغل لتدر دخل علي الجمعية وفي نفس الوقت تقدم فرص عمل جديدة أمام الأيادي التي تعاني من البطالة.

خامسا: منهجية الدراسة:

- تساؤلات الدراسة:

تسعي الدراسة الحالية إلى الإجابة عن عدة تساؤلات رئيسية هي:-

1- كيفية استخدام المدخل التنموي في تعميق الجانب المعرفي للأفراد نحو العمل للقضاء علي مشكلة البطالة؟

2- كيفية استخدام المدخل التنموي في تعميق الجانب المهاري للأفراد نحو العمل للقضاء علي مشكلة البطالة؟

3- كيفية استخدام المدخل التنموي في تعميق الجانب الوجداني للأفراد نحو العمل للقضاء علي مشكلة البطالة؟

4- ما البرنامج المقترح لدور الخدمة الاجتماعية في استخدام المدخل التنموي في منظمات المجتمع المدني لمواجهة مشكلة البطالة؟

- **نوع الدراسة ومنهجها:**

تنتمي هذه الدراسة إلي نمط الدراسات الوصفية التحليلية مستخدمه منهج المسح الاجتماعي.

- **أدوات الدراسة:**

مقياس استخدام المدخل التنموي في منظمات المجتمع المدني لمواجهة مشكلة البطالة.

ثبات المقياس:

استخدمت الباحثة طريقة إعادة الاختبار((Test – Retest)) حيث أجرت الباحثة اختبار مبدئي علي عينة عشوائية عددها(10) من الأفراد الذين يتعاملون مع الجمعية وبعد 15 يوما من التطبيق الأول أعيد نفس الاختبار علي نفس (10) من الأفراد الذين يتعاملون مع الجمعية ثم حساب الفارق بين التطبيق الأول والثاني على المقياس وقد بلغت معاملات الارتباط 0,85 .

صدق المقياس:

بعد عرض المقياس على السادة المحكمين قامت الباحثة بحساب نسبة الاتفاق فيما بينهم حيث بلغت تلك النسبة (0,97) وهو معامل مقبول إلى درجة كبيرة للتحقق من صدق المقياس.

مجالات الدراسة:

أ- **المجال المكاني:**

جمعية الاتصالات الخيرية لتنمية المجتمع بالفيوم

ب-المجال البشري:

قامت الباحثة بعمل حصر شامل لجميع الأفراد المترديين علي الجمعية خلال شهري يوليو وأغسطس 2018 وبلغ عددهم 59 فرد.

وفيما يلي وصف خصائص مجتمع الدراسة:

جدول رقم (1): يوضح توزيع الأفراد حسب النوع.

م	النوع	العدد	النسبة ٪

1	ذكور	6	10,2
2	إناث	53	89,8
المجموع		59	100

يتضح من الجدول السابق أنه جاء ترتيب الإناث من عينة الدراسة في المركز الأول بنسبة (89,8) ٪ ، بينما جاء ترتيب الذكور في المركز الثاني بنسبة (10,2)٪, وذلك بسبب أن النساء أكثر لجوءا للجمعيات لتلقي المساعدات عن الرجال, حيث يلجا الرجل إلي البحث عن عمل عن الذهاب لتلقي مساعدة من الجمعية.

جدول رقم (2): يوضح توزيع الأفراد حسب العمر.

م	العمر	العدد	النسبة ٪
1	من 19عام إلي أقل من 30 عام	15	25,4
2	من 30 عام إلي أقل من 40 عام	21	35,6
3	من 40 عام إلي أقل من 50 عام	15	25,4
4	من 50 عام إلي 77 عام	8	13,6
المجموع		59	100

يتضح من الجدول السابق أن أقل نسبة من عينة الدراسة كانت تقع في الفئة العمرية (من 50 عام إلي 77 عام) حيث بلغت نسبتها (13,6٪) وقد يرجع ذلك لأنهم في هذا السن يكون حجم المسئوليات لديهم أقل من تعليم أبناء أو زواج أبناء وبالتالي تقل حاجتهم للجوء للجمعية وقد يكون أبنائهم يتولونهم بالرعاية في ذلك السن ، بينما الفئات من (19 عام حتى أقل من 50 عام) بلغت نسبتهم (86,4٪) وهم الأفراد في سن العمل ولديهم حجم مسئوليات أكبر.

جدول رقم (3): يوضح توزيع الأفراد حسب الحالة الاجتماعية.

م	الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة ٪
1	لم يسبق له الزواج	6	10,2
2	خاطب	3	5
3	متزوج	30	50,9
4	مطلق	6	10,2
5	أرمل	14	23,7
المجموع		59	100

يتضح من الجدول السابق أن الحالة الاجتماعية (متزوج) كانت بنسبة (50,9) يليها الحالة الاجتماعية (أرمل) بنسبة (23,7) وذلك لتزايد عدد المرأة المعيلة في المجتمع سواء أرملة أو متزوجة ولكن هي من تعول أسرتها.

جدول رقم (4): يوضح توزيع الأفراد حسب الحالة التعليمية.

م	الحالة التعليمية	العدد	النسبة ٪
1	أمي	22	37,3
2	يقرأ ويكتب	6	10,2
3	تعليم ابتدائي	4	6,8
4	تعليم أعدادي	3	5
5	تعليم ثانوي فني	14	23,7
6	تعليم ثانوي عام	2	3,4
7	تعليم فوق المتوسط	3	5
8	تعليم جامعي	5	8,5
المجموع		59	100

يتضح من الجدول السابق أن أعلى نسبة للحالة التعليمية كانت تتمثل في (أمي) بنسبة (37,3) يليها (تعليم ثانوي فني) بنسبة (23,7) وهي أكثر فئات تعامل مع الجمعية لطلب مساعدة.

جدول رقم (5): يوضح أسبقية العمل.

م	أسبقية العمل	العدد	النسبة ٪
1	نعم سبق لي العمل من قبل	20	33,9
2	لا لم يسبق لي العمل من قبل	39	66,1
المجموع		59	100

يتضح من الجدول السابق أن أعلى نسبة(لا لم يسبق لي العمل من قبل) بنسبة (66,1) هي أكثر الحالات لجوء للجمعية وطلب للمساعدة.

جدول رقم (6): يوضح نوع العمل.

م	نوعية النشاط	العدد	النسبة ٪
1	حرفي	2	10
2	صناعي	2	10
3	خدمات	11	55

4	تجاري	1	5
5	أمن	2	10
6	أعمال حرة	2	10
المجموع		20	100

يتضح من الجدول السابق أن نوع العمل (خدمات) كانت أعلي نسبة (55) وأقل نسبة نوع العمل (تجاري) بنسبة (5) وذلك طبيعي لأن مجال الخدمات لا يحتاج لخبرة أو مهارة في ممارسته.

ج- المجال الزمني:

فترة تطبيق المقياس خلال شهري يوليو وأغسطس 2018

سادسا: مناقشة نتائج الدراسة:

سوف يتم عرض النتائج كالتالي:

جدول رقم (7) يوضح أهمية المشروعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة

م	العبارة	التكرار النسبة (٪)						القوة النسبية (٪)
		نعم	النسبة	إلي حد ما	النسبة	لا	النسبة	
1	دخل الأسرة يكفي احتياجاتها	8	13,6	22	37,3	29	49,2	55,1
2	ألجأ للجمعيات الأهلية لتحسين مستوي دخلي	35	59,3	3	5,1	21	35,6	74,9
3	أعرف ماذا يعني المشروع الصغير	18	30,5	10	16,9	31	52,5	59,7
4	أعلم ما نوعية المشروعات الصغيرة التي يمولها الجمعيات الأهلية	10	16,9	21	35,6	28	47,5	56,8
5	لدي المعرفة بكيفية إدارة المشروعات الصغيرة	13	22	18	30,5	28	47,5	58,5
6	يمكن أن أنفذ مرحلة الاعداد لأحد المشروعات الصغيرة	18	30,5	21	35,6	20	33,9	65,9
7	يمكن وضع خطة زمنية لتنفيذ أحد المشروعات الصغيرة	16	27,1	19	32,2	24	40,7	62,5
8	لدي المهارة في وضع ميزانية مقترحة للمشروع	22	37,3	14	23,7	23	39	66,4
9	لدي المهارة في العمل لتنفيذ أحد المشروعات الصغيرة لتحسين دخلك	31	52,5	13	22	15	25,4	76
10	لدي المهارة في تسويق المنتجات الخاصة بالمشروعات الصغيرة	22	37,3	17	28,8	20	33,9	68,1
11	أعرف كيفية تقويم خطوات المشروعات الصغيرة	5	8,5	24	40,7	30	50,8	52,9
12	أري أن المشروعات الصغيرة تساهم في الحد من الهجرة الخارجية	42	71,2	8	13,6	9	15,3	85,6
13	أرغب في التدريب علي بعض الأعمال الحرفية	28	47,5	9	15,3	22	37,3	70,4
14	أري أن المشروع الصغير أفضل وسيلة لحل مشكلة البطالة	45	76,3	10	16,9	4	6,8	90,2
15	أري أن المشروع الصغير هو مشروع لي ولأولادي ولأفراد أسرتي	42	71,2	12	20,3	5	8,5	87,9
16	أري ضرورة توفير وسائل نقل لمنتجات المشروعات الصغيرة.	44	74,6	10	16,9	5	8,5	89
17	أرى أن العمل في المشروعات الصغيرة فيه اعتماد على النفس	45	76,3	11	18,6	3	5,1	90,7
18	أشعر بالراحة إذا أتيحت لي فرصة العمل في المشروعات الصغيرة	46	78	10	16,9	3	5,1	91,3
19	أري أن المشروعات الصغيرة تحقق ربح مادي كبير.	21	35,6	22	37,3	16	27,2	69,5
20	يمكن أن أشارك في أي برامج تدريبية عن إدارة المشروعات الصغيرة.	28	47,5	11	18,6	20	33,9	71,2
21	أري ضرورة توفير المواد الخام بسعر التكلفة للمشروعات الصغيرة	50	84,7	5	8,5	4	6,8	93

22	أعطي للعمل أي وقت وأي مجهود لتحقيق النجاح	54	91,5	3	5,1	2	3,4	96,4
23	العمل على توفير التمويل اللازم لبدء العمل	48	81,4	8	13,6	3	5,1	92,4

يتبين من جدول (7) أن جميع عبارات المقياس حاصلة علي درجة كبيرة من الموافقة وذلك يدل علي إدراك الأفراد لأهمية المشروعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة, ويؤكد علي ذلك حصول العبارة (14) (أري أن المشروع الصغير أفضل وسيلة لحل مشكلة البطالة) علي نسبة (90,2), كما نجد أن الأفراد مدركين لأهمية العمل من خلال استجابتهم للعبارة (22) (أعطي للعمل أي وقت وأي مجهود لتحقيق النجاح) بنسبة(96,4) كما نجد أستجابتهم لقبول فكرة المشروعات الخاصة من خلال العبارة (18) (أشعر بالراحة إذا أتيحت لي فرصة العمل في المشروعات الصغيرة) بنسبة (91,3), كما يتضح عدم خبرتهم بالمشروعات الصغيرة التي تمولها الجمعيات الأهلية وذلك من خلال العبارة (4) (أعلم ما نوعية المشروعات الصغيرة التي يمولها الجمعيات الأهلية) بنسبة (56,8), ويتضح أيضا من خلال العبارة (11) (أعرف كيفية تقويم خطوات المشروعات الصغيرة) بنسبة (52,9).

سابعا النتائج العامة للدراسة:

- يتضح من الدراسة أن الإناث من عينة الدراسة في المركز الأول بنسبة (89,8٪)، بينما جاء ترتيب الذكور في المركز الثاني بنسبة (10,2٪).
- أقل نسبة من عينة الدراسة كانت تقع في الفئة العمرية (من 50 عام إلي 77 عام) حيث بلغت نسبتها (13,6٪) ، بينما الفئات من (19 عام حتى أقل من 50 عام) بلغت نسبتهم (86,4٪) وهم الأفراد في سن العمل ولديهم حجم مسئوليات أكبر.
- أن الحالة الاجتماعية (متزوج) كانت بنسبة (50,9) يليها الحالة الاجتماعية (أرمل) بنسبة (23,7) وذلك لتزايد عدد المرأة المعيلة في المجتمع سواء أرملة أو متزوجة ولكن هي من تعول أسرتها.
- أن أعلى نسبة للحالة التعليمية كانت تتمثل في (أمي) بنسبة (37,3) يليها (تعليم ثانوي فني) بنسبة (23,7) وهي أكثر فئات تعامل مع الجمعية لطلب مساعدة.
- أن أعلى نسبة (لا لم يسبق لي العمل من قبل) بنسبة (66,1) هي أكثر الحالات لجوء للجمعية وطلب للمساعدة.
- يتضح من الجدول السابق أن نوع العمل (خدمات) كانت أعلي نسبة (55) وأقل نسبة نوع العمل (تجاري) بنسبة (5) وذلك طبيعي لأن مجال الخدمات لا يحتاج لخبرة أو مهارة في ممارسته.
- أن جميع عبارات المقياس حاصلة علي درجة كبيرة من الموافقة وذلك يدل علي إدراك الأفراد لأهمية المشروعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة, كما يؤكد أيضا أن الأفراد مدركين لأهمية العمل.

البرنامج المقترح لاستخدام المدخل التنموي في منظمات المجتمع المدني لمواجهة مشكلة البطالة:

وضعت الباحثة برنامج مقترح وفقا لأسس ومبادئ وأهداف وخطوات المدخل التنموي وفيما يلي عرض لأهم النقاط الخاصة بهذا البرنامج:

أولا: الأسس التي يقوم عليها البرنامج المقترح:

- نتائج البحوث والدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع.
- الإطار النظري والمفاهيم التي تعتمد عليها الدراسة.

ثانيا: أهداف البرنامج المقترح:

يسعي البرنامج المقترح إلي تحقيق هدف رئيسي وهو أن منظمات المجتمع المدني تلعب دور في مواجهة مشكلة البطالة, وأن بالإمكان تطوير هذا الدور إذا توفرت مجموعة من العناصر واستخدام المنظم الاجتماعي في منظمات المجتمع المدني المدخل التنموي يؤدي إلي تقويه دوره في العمل علي مواجهة مشكلة البطالة.

ويتحقق ذلك الدور في ضوء مجموعة من الأهداف الفرعية وهي:

- مساعدة الأفراد ليحققوا قدر أكبر من قدراتهم الكامنة لتحسين أدائهم الاجتماعي.
- تحقيق الذات من خلال تدعيم نواحي القوة لدي الفرد.
- تحرير الفرد من مشاعره التي تعوق أداءه الاجتماعي كالغضب والخوف والشعور بالذنب.
- وجود الفرد في جماعة تتيح الفرصة له بأن يري أشخاص آخرين يمرون بمواقف تشبه المواقف التي يمر هو بها وكيف يتصرفون فيها فيتعلم منهم ويصبح قادر علي تقويم سلوكه في المواقف المختلفة.

ثالثا: المبادئ التي يقوم عليها البرنامج المقترح:

- تدعيم اتجاهات الأفراد نحو العمل بالقطاع الخاص من خلال تدعيمه بالمعارف والأفكار والتصورات المكونة لاتجاهاتهم نحو العمل الخاص.
- تنشيط دور الجمعيات الأهلية لتشجيع الصناعات لمواكبة برنامج الإصلاح الاجتماعي.
- استخدام التكنولوجيا الحديثة لإكساب الأفراد المعارف والمهارات التكنولوجية لمساعدة الأفراد علي إيجاد فرص عمل أو إقامة مشروعات خاصة بهم.
- ممارسة الأخصائي الاجتماعي لدوره لتنمية اتجاهات الأعضاء نحو ممارسة الأعمال اليدوية.
- تنمية الاتجاهات نحو العمل بالصناعات الصغيرة للتقليل من مشكلة البطالة.
- الصناعات الصغيرة تصلح لجميع فئات المجتمع كما أنها تتمشي مع متطلبات العصر .

رابعا: الاستراتيجيات المهنية المستخدمة:

- استراتيجيه التوضيح والتوجيه والإرشاد للأفراد حول مشكلة البطالة في مجتمعنا.

- استراتيجيه استثارة الأفراد وتبصيرها بحقائق الموقف وإثارة روح التحدي لمواجهة الصعاب في الحصول علي فرصة عمل .
- استراتيجيه الإقناع وتهدف إلي إبراز أهمية العمل الحر وعدم انتظار الوظيفة الحكومية.
- استراتيجيه التشجيع للأفراد لاتخاذ خطوات في التفكير نحو العمل الحر بهدف إيجاد فرصة عمل.
- استراتيجيه التعاون والمشاركة وذلك بإتاحة الفرص للتفاعل الايجابي بين الأفراد من خلال العمل كفريق متجانس.

خامسا:التكنيكات التي يستند عليها البرنامج المقترح:

- المناقشات الجماعية من أجل تزويد الأفراد بالنواحي المعرفية عن مشكلة البطالة والحلول المتاحة للمشكلة والمشروعات الصغيرة وأهميتها والعائد الاقتصادي والاجتماعي المتوقع منها.
- الندوات والمحاضرات التي يتم تنفيذها من خلال جمعيات تنمية المجتمع بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة ومجمع خدمات المنشآت الصغيرة والمجلس القومي للمرأة وبنك التنمية الصناعية المصري.
- الزيارات الميدانية والتعليم بالنموذج لبعض المشروعات الصغيرة القائمة بالفعل حتى تساعد الأفراد في الوصول لمشروع صغير يناسب امكانياتهم وخبراتهم.
- عقد دورات تدريبية مثل محو الأمية والتدريب علي الحاسب الآلي ودورات لغة التي يحتاجها البعض في المشروعات الصغيرة.

سادسا:المهارات المستخدمة في البرنامج المقترح:

- التوجيه
- العمل الفريقي
- الاتصال
- التفاوض
- حل المشكلات

سابعا:الأساليب المهنية التي يستند عليها البرنامج المقترح:

- **أسلوب المساعدة الذاتية** ويعمل علي إكساب الأفراد المعلومات والخبرات المختلفة والثقة بالنفس وتحديد الاحتياجات والعمل علي إشباعها ومواجهة التحديات التي تقابله في المجتمع.
- **أسلوب التعبير الذاتي** ترجع أهمية هذا الأسلوب في حاجة الفرد في التعبير عن ذاته والإفصاح عن شخصيته وتوكيدها بأن يستثمر ما لديه من أراء وأفكار واتجاهات من خلال استخدام وسائل التعبير المختلفة كالمناقشة الجماعية والندوات.
- **المناقشة الجماعية** وتفيد في زيادة الأداء وتنمية الاتجاهات الايجابية وتبادل الأفكار والمعلومات وتكوين العلاقات الطيبة بين الأفراد والتعبير عن الأفكار والآراء بحرية.

- **أسلوب التوجيه الذاتي** ويركز هذا الأسلوب علي الأفراد أنفسهم هم من يقومون بتحديد الاتجاه والهدف الخاص بالجماعة ويركزوا علي المشكلات ويعملوا علي حلها وذلك يزيد الإحساس بالمسئولية الاجتماعية لديهم.
- **أسلوب المساعدة الفنية** وتعني تقديم مساعدات مختلفة للأفراد تعمل علي رفع مستوي النمو لديهم باستخدام المهارات والمبادئ وأساليب التدخل المهني.
- **المحاضرة** شرح وتوضيح لموضوع أو مشكلة ما وتعتبر المحاضرة من الوسائل الهامة التي يستخدمها الأخصائي في عمله لنقل حقائق عن موضوعات معينة إلي الأفراد الذين يتعامل معهم.

ثامنا الأدوار المهنية في البرنامج المقترح:

يمارس الأخصائي الاجتماعي في منظمات المجتمع المدني العديد من الأدوار مع الأفراد وهي:

- **المعلم** يمد الأفراد بالمعارف والمعلومات حول سوق العمل وفرص العمل المتاحة والجهات التي تساعد في دعم المشروعات الصغيرة.
- **المطالب** من خلال تدعيم العلاقة بين الأفراد والقيادات الشعبية والتنفيذية والصندوق الاجتماعي للتنمية للاستفادة بأحد المشروعات.
- **المنسق** يقوم الأخصائي بربط الأفراد بالموارد المتاحة في البيئة.
- **الممكن** يمكن الأخصائي الأفراد من تعلم مهارات مختلفة تدعم من اتجاهاتهم نحو المشروعات الصغيرة.
- **المساعد والمعين** حيث يساعد أعضاء الجماعة علي فهم أنفسهم وتحقيق ذاتهم وتنمية نقاط القوة والتعامل مع نقاط الضعف.

المراجع:

(1) محمد دمان ذبيح: الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة, رسالة ماجستير, كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية, الجزائر, 2008

(2) عمر بن حكمت بن بشير بن ياسين:- البطالة ومنهج التربية الإسلامية في معالجتها, كلية الدعوة وأصول الدين, الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة, 1430

(3)Linda Levine:- The Increase in Unemployment Since 2007 Is It Cyclical or Structural?, Congressional Research Service, January 24, 2013

(4) قدري فضل كسبه :- منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين, رسالة ماجستير , كلية الدراسات العليا , جامعة النجاح الوطنية, فلسطين, 2013

(5) فوزي محمد سعد:- دور المنظمات غير الحكومية في تنمية الموارد البشرية في المجتمع الكويتي: المعوقات واليات المواجهة, حوليات آداب عين شمس ,القاهرة, المجلد44 (يناير – مارس 2016).

(6)Richard Bolden:- Leadership, Management and Organizational Development , Centre for Leadership Studies, University of Exeter, UK 2010

(7)Jan Aart Scholte:- Civil Society and Democratically Accountable Global Governance, Government and Opposition international journal of comparative politics, Volume 39, Issue 2 Spring 2004

(8) صفاء خضير خضير:- المدخل التنموي في خدمة الجماعة والتنمية المهنية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمراكز الشباب, بحث في المؤتمر العلمي الدولي 26 للخدمة الاجتماعية, جامعة حلوان , مارس 2013.

(9) علي علي التمامي: – فعالية برنامج للتدخل المهني باستخدام المدخل التنموي في خدمة الجماعة وزيادة الأداء المهني لطلاب التدريب المهني, بحث في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية, العدد 30, الجزء الثالث, ابريل 2011.

(10) نورهان منير حسن :- المدخل التنموي في خدمة الجماعة وتعميق اتجاهات الشباب الجامعي نحو العمل الحر, بحث في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية, العدد 23, الجزء 4, أكتوبر 2007

(11) سامية بارح فرج: الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع باستخدام المدخل التنموي لتنمي فكرة العمل الحر لطلاب المدارس الثانوية الفنية الصناعية, بحث في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية , عدد 30 , الجزء 4, أبريل 2011

(12) Kevin Hindle: – Qualitative methods for entrepreneurial cognition research, canonical development approach, entrepreneur ship theory and .practice, volume 28, issue6, December 2004

(13) مختار هلودة:– المدخل المنظومي التنموي التطويري للتصدي لمشكلة البطالة, ندوة في مجلة المدير العربي, مصر, العدد 123 , يوليو 1993 ص 10, 11

(14) سامية بارح فرج:– مرجع سبق ذكره, ص 1581

(15) الشباب وأفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير :– تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016, برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

(16) كتاب الإحصاء السنوي:– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري, العدد 108, 2017.

(17) أحمد كمال:– الأفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية: الاستثمار وتوزيع منافع النمو والتغيرات السياسية, مقال في مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية (الكويت), المجلد 15, العدد 1, يناير 2013 ص281, 282

(18) سيف الإسلام علي مطر: دور التربية في مواجهة مشكلة البطالة, بحث في مجلة دراسات تربوية, مصر مجلد 8, جزء 56, 1993 ص 69

(19) محمد أحمد الجلاصي:– البطالة وانعكاساتها الأمنية علي المجتمع, بحث في مجلة الأمن والحياة(أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية), السعودية, مجلد 22, عدد 249, مايو 2003 ص 41

(20) مجلة الخبير المالية:– البطالة بين الشعب العربي, السعودية, 20نوفمبر 2013. ص 16

(21) سيف الإسلام علي مطر:– مرجع سبق ذكره ص 74– 76

(22) سناء بدوي سيد :– دور الجمعيات الأهلية في الحد من مشكلة بطالة المرأة , بحث في مجلة كلية التربية(القسم الأدبي) , جامعة عين شمس, المجلد الحادي عشر– العدد الثالث– 2005 ص 265, 266

(23) علي أحمد الطراح:– العولمة, المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني الجمعيات التطوعية في دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا, مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية,عدد 25, 2002 ص 62, 63

(24) داليا الزيادي, هبه الله آدم :– العدالة الاجتماعية ومشكلة الفقر في مصر, بحث في الفكر المحاسبي, مجلد 15 عدد خاص, سبتمبر 2011.ص 364

(25) مصطفي يوسف كافي:- بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة, الطبعة الأولي, مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع, عمان, 2014 ص 597
(26)علي علي التمامي:- مرجع سبق ذكره, ص 1062
(27) صفاء خضير خضير:- مرجع سبق ذكره, ص2043, 2044
(28) أحمد محمد السنهوري:- موسوعة منهج الممارسة العامة المتقدمة, الجزء الثالث , الطبعة السادسة, دار النهضة العربية, القاهرة, 2007. ص 345,344
(29) علي علي التمامي:- مرجع سبق ذكره, ص 1066
(30) شيماء رمضان علي حمدالله :- الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية وتعديل اتجاهات طالبات الثانوية الفنية نحو المشروعات الإنتاجية الصغيرة, رسالة ماجستير , كلية الخدمة الاجتماعية, جامعة الفيوم, 2010 ص 189.
(31) سامية بارح فرج: مرجع سبق ذكره , ص 1592.
(32) كتاب الإحصاء السنوي:- مرجع سبق ذكره.
(33) سيد كاسب, جمال الدين :- المشروعات الصغيرة الفرص والتحديات, مشروع الطرق المؤدية إلي التعليم العالي , مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث كلية الهندسة جامعة القاهرة, 2011

الملاحق:

ملحق (1) إحصائية توضح نسبة البطالة حسب النوع والحالة التعليمية منذ عام 2001 حتى 2016([32])

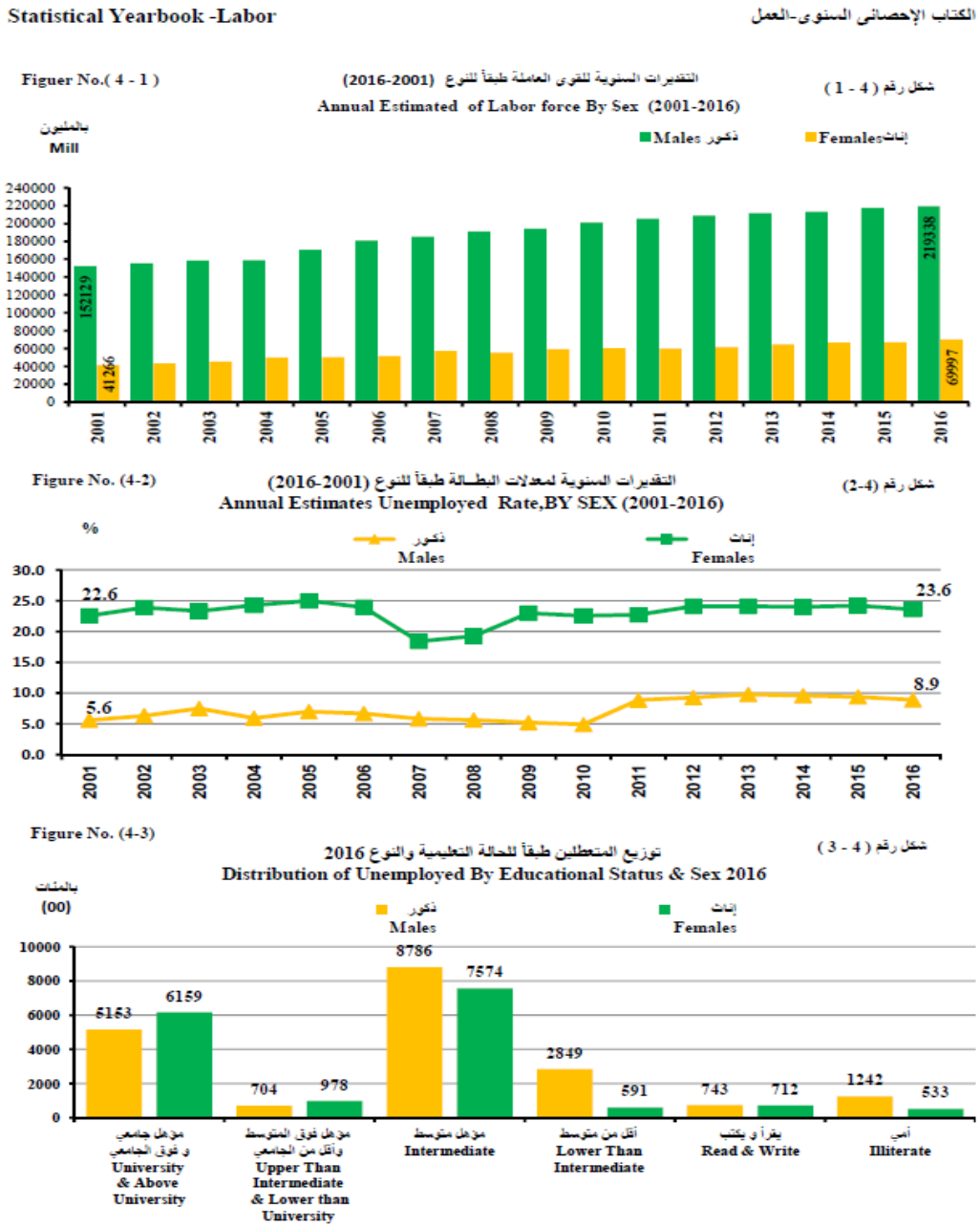

ملحق (2) يوضح المجالات المقترحة للصناعات الصغيرة والصناعات التقليدية([33])

جدول مقترحات تفصيلية لمجالات الصناعات التقليدية

المنسوجات: الملابس التقليدية – المفروشات والأغطية – السجاد والكليم – الخيامية والإبرة – العقادة – الغزل والنسيج – الصباغة.	المعدنيات: المشغولات الحديدية – المصاغ والحلي – المشغولات المعدنية – المشغولات الذهبية.	البينية: البامبو والخيزران – منتجات النخيل – القش – دودة الحرير – البناء التقليدي – منتجات غذائية.
الخشبيات: الموبيليا التقليدية – الصدف والتطعيم – النجارة المعمارية.	الفخاريات: المشغولات الفخارية – الخزف والسيراميك – البلاط.	الجلود: الأحذية – الملابس – المفروشات.
الزجاجيات: المشغولات الزجاجية – الزجاج المعشق.	السروجية: تجهيز الدواب – الحقائب والمقاعد.	الموسيقيات: الوتريات – الإيقاع – الأثرية.
الحجريات: المنحوتات والنماذج – الرخام والالباستر – البلاط – الموزاييك.	العطارة: الزيوت العطرية – العطارة والأعشاب – مواد غذائية.	المركبات: عربات الركاب – عربات الأكل – عربات النقل.

جدول مقترحات للصناعات الصغيرة

صناعات تكميلية	الصناعات التقليدية	صناعات مغذية	صناعات خدمية
ملابس وحياكة	النسيج	هندسية	تجارة
أثاث معدني	المعدنيات	كهربائية	تسويق
أثاث منزلي	البينية	إلكترونيات	سياحية وترفيهية
آلات بسيطة	الخشب	كيميائية	صحية
أدوات منزلية	الفخاريات	معدنية	نظافة
تنجيد	الجلود	غزل ونسيج	صيانة وإصلاح
مكملات معمارية	الزجاجيات	تعبئة وتغليف	نقل ومواصلات
أجهزة منزلية	السروجية	مواد غذائية	مهن حرة
منتجات زجاجية	الموسيقيات	زراعية	غذائية
منتجات غذائية	الحجريات	حيوانية	صوتيات
منتجات كيميائية	العطارة	تعدينية وتغليف	اتصالات
	المركبات	طباعة	كي وتنظيف